Adaptation of university training to the requirements of the labor market from the point of view of university professors A field study at Abdel Hamid Mehri University, Constantine 2 Faculty of Psychology, Education Sciences and Orthophonia

Received: 04/06/2023; **Accepted:** 23/10/2023

* تلايلية شهرزاد

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

موائمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين دراسة ميدانية بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2كلية علم النفس وعلوم التربية والارطوفونيا

الكلمات المفتاحية:
الجامعة؛
الأساتذة الجامعيين؛
التكوين الجامعي؛
محتوي البرامج؛
سوق العمل.

ملخص

هدفت الدراسة إلى تقصي وجهة نظر الأساتذة الجامعيين بكلية علم النفس وعلوم التربية بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة-2- نحو مدى ملائمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وذلك بتطبيق أداة البحث المتمثلة في استمارة تقصي لوجهة نظر الأساتذة الجامعيين بكلية علم النفس، على عينة الدراسة من 50 أستاذ وأستاذة، بعد التأكد من الخصائص السيكومترية ، وقد تمّ تحليل البيانات باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، اختبار ت لمجموعتين مستقلتين، اختبار تحليل التباين . وأظهرت نتائج الدراسة أن وجهة نظر الأساتذة نحو ملائمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل كانت سلبية، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الرتبة.

Abstract

The study aimed to exploring the opinions of university professors at the faculty of psychology and education at university of Constantine
-2- towards the extent to wish university training is appropriate to the requirements of the labor market.
The researcher used the descriptive method, and prepared a questionnaire in order to study the opinions of university professors at the university of costantine-2- the study sample consisted of 50 university professors, the researcher used the appropriate statistical treatments according to the study-related questions.
The study results showed that the opinions faculty members towards university training is appropriate to the requirements of the labor market was negative, as well as the absence of statistically significant differences(0=0,05) attributable to the gender variable, and the absence of statistically significant differences(0=0,05) attributable of the rank variable.

Keywords:
university ;
university professors ; university training ;
program content ;
labor market.

* Corresponding author, e-mail: chahrataki33@gmail.com

Doi:

© Constantine 1 University, Algeria, 2023.

1- مقدمة

تسعى الجامعة إلى إخراج نخبة للمجتمع من إطارات فنية وعلمية مؤهلة تساهم في تطوير وتقدم هذه المجتمعات وعلى هذا الاعتبار فالجامعة حرصت منذ أكثر من أي وقت مضى على تنظيم مواردها البشرية وتنميتها على أفضل صورة عن طريق التكوين، ومن هنا تبرز أهمية التكوين كمصدر أساس من مصادر تنمية الموارد البشرية وتفعيل رأس المال البشري الذي يعد العامل الأساس في التنمية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وحتى تثبت الفعالية والجودة والكفاءة والتميز في الجامعات لابد من وجود برامج تكوينية ضمن أولويات واستراتيجيات أي جامعة كنتيجة للتحديات الجديدة التي تواجهها الجامعات كالمنافسة والتغييرات والتطورات العلمية والتكنولوجية والفنية المستمرة الحاصلة في كافة مناحي الحياة تستدعي التطوير والتجديد المستمر.

وعلية في ضل هذه التحديات التي تواجه الجامعات لاقى التكوين اهتمام كبير لدى الجامعات حفاظا على استمراريتها والارتقاء بمستواها وتحسين مخرجاتها من تعليم عالي وبحث علمي خاصة إذ كانت هذه البرامج التكوينية توافق بين البحث العلمي ومتطلبات سوق العمل. لذلك على الجامعات أن تبحث في محتوى برامج التكوين والوسائل المساعدة على تنفيذ هذا المحتوى لتحقيق الموائمة بين مخرجات التكوين الجامعي ومتطلبات سوق العمل. لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة مدى مساهمة التكوين الجامعي في تلبية متطلبات سوق العمل من خلال الإجابة على السؤال المحوري للدراسة: ما مدى مواءمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل؟ وقد انبثق عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية:.

- ما مدى مواءمة محتويات التكوين الجامعي لتلبية متطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين؟.

- ما مدى مواءمة انتقال مكتسبات التكوين الجامعي لتلبية متطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين؟.

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ملائمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين تبعا لمتغير الجنس؟.

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ملائمة التكوين الجامعي في تلبية متطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين تبعا لمتغير الرتبة؟.

2- فرضيات الدراسة :

- تتلاءم محتويات برامج التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين.
- يتلاءم انتقال مكتسبات التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ملائمة محتويات برامج التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين حسب الجنس.

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ملائمة انتقال مكتسبات التكوين الجامعي في لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين حسب الرتبة.

3- أهمية و أهداف الدراسة :

يندرج موضوع التكوين الجامعي في حيز استثمار وتنمية المورد البشري لأنه الطاقة الحقيقية لكل جامعة تسعى إلى النجاح والاستمرارية من خلال استحواذها على أفضل العناصر وأكفأها، من هذا المنطلق تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق جملة من الأهداف نختصرها فيما يلي:

- دراسة مدى مواءمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل وبالتالي تسليط الضوء على موضوع التكوين الجامعي من جهة و ومتطلبات سوق العمل من جهة ثانية.
- إلقاء الضوء على وجهة نظر الأساتذة نحو التكوين الجامعي وبهذا يمكن الكشف عن ما إذا كانت هناك وجهة نظر ايجابية أو سلبية هذا من جانب بالإضافة إلى التعرف على تطلعاتهم وطموحاتهم نحو التكوين الجامعي من خلال ما توفره أداة جمع المعلومات.
- من خلال معرفة وجهة نظر الأساتذة الجامعيين نحو التكوين الجامعي فهي بمثابة المؤشر على مدى فعالية التكوين الجامعي في تلبية متطلبات سوق العمل وبالتالي يمكن الكشف عن الخلل والبحث عن أسبابه ومن ثم التوجه إلى كيفية التغيير أو التكييف.
- تفيد الدراسة في الأخذ بعين الاعتبار لملاحظات وآراء الأساتذة عند تصميم برامج تكوينية من حيث المحتوى البرنامج والوسائل المعتمدة في تنفيذه والأهداف المنتظرة من التكوين الجامعي بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل

في ضل التطورات التكنولوجية والتغييرات في كافة مجالات الحياة.

- إثراء الجانب العلمي والمعرفي وما يمكن أن تضيفه النتائج المتوصل إليها في مجال تكوين الطلبة الجامعيين.

4- المصطلحات الإجرائية للدراسة:

- **الجامعة:** مؤسسة اجتماعية تعليمية تتكون من مجموعة معاهد وكليات تمارس وظائف متعددة من التدريس إلى البحث العلمي وصولا إلى إعداد الإطارات علميا وعمليا في مختلف التخصصات التي تتطلبها البيئة المحيطة بها.
- التكوين الجامعي: تلك العملية التي تهدف إلى إعداد كفاءات ومؤهلات معرفية وتقنية لدى الطلبة الجامعيين على أن تكون قابلة للترجمة الميدانية مهنيا في سوق العمل.
- **محتوى البرامج التكوين الجامعي:** وهي مجموع المحتويات من مقررات ومواد التي يتلقاها الطالب لتزويده بمعلومات نظرية وأخرى تطبيقية تنمي مهاراته وترفع كفاءاته فتجعل منه بعد التخرج قادرا على الاندماج مهنيا.
- التعليم العالي: هو كل تعليم يمنح درجة علمية بعد التعليم الثانوي، حيث يدخل في مفهوم التعليم العالي الجامعات، المعاهد العليا، المدارس العليا، الكليات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، التي تمنح درجة علمية بعد الثانوية.
- **الأساتذة الجامعيين:** وهو ذلك الشخص الذي يزاول مهنة التدريس الجامعي والتعليم العالي على مستوى كلية علم النفس وعلوم التربية بجامعة قسنطينة-2- والذي يشغل إحدى الرتب التالية: أستاذ مساعد(ب)، أستاذ مساعد(أ)، أستاذ محاضر(ب)، أستاذ محاضر(أ)، أستاذ التعليم العالي.
- **متطلبات سوق العمل**: هو الوسط الذي يتوجه إليه خريجو الجامعات للحصول على منصب عمل حسب احتياجات هذا السوق.

5- حدود الدراسة :

الحد البشري:

أجريت الدراسة على 50 أستاذ وأستاذة

.

- **الحد المكاني:** أجريت الدراسة على مستوى كلية علم النفس وعلوم التربية بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة-2- بولاية قسنطينة.
- **الحد الزمني:** أجريت الدراسة في الفترة الممتدة مابين 15ديسمبر 2021 إلى 15 فيفري 2022.
- **الحد الموضوعي:** تتناول هذه الدراسة ملائمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل ومعرفة ما إذا كانت هناك فروق وجهة نظر الأساتذة تعزى لمتغير الجنس والخبرة والرتبة.

6- الإطار النظري للدراسة:

- يقع على عاتق الجامعة مسؤولية إعداد وتحضير جدي وجيد للطالب من خلال بلورة أفكاره وتزويده بالمعارف وتنمية مهاراته ليواجه مهنته المستقبلية وليتمكن من أداء هذه المهنة على أكمل وجه يتطلب تكوين جامعي ناجح يقوم على محتويات علمية وعملية تكسبه كفاءات ليحقق الأهداف المسطرة.

6-1- تعريف التكوين الجامعي:

-التكوين الجامعي هو تعليم عالي وتأهيل القوى بشرية عليا ورفيعة المستوى لكي تقوم بالترشيد والبحث العلمي وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم وإدارة المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.(هادف، 2018، ص110).

-التكوين الجامعي هو عبارة عن التكوين التدريجي ويشمل على حجم المعلومات تتدرج في دروس علمية مختلفة يستوعبها الطالب، وتهدف مجموع هذه المعلومات إلى إعطائه القدرة للسيطرة الجزئية على قطاع علمي أو تقني محدد وينقسم هذا التكوين إلى برامج وطرق علمية.(يعقوبي 2008، ص22).

-التكوين الجامعي هو مجموعة من النشاطات والأوضاع البيداغوجية ووسائل التدريس والتي تهدف إلى تسهيل وتشجيع اكتساب وتطوير المعارف والمهارات والسلوكيات للمشاركة في مهمة أو وظيفة.(لوشن، 2004، ص11).

6-2- أهداف التكوين الجامعي: يمكن تلخيص أهداف التكوين الجامعي في ثلاث أهداف رئيسية:

-**أهداف تعليمية:** يمكن التعليم الجامعي الفرد من:(سوالمي،2015، ص64، 65).

-إكساب مهارات علمية وتقنية تتعلق بالمعرفة وكل ما له صلة بذلك من البحوث.

-الانفتاح على التخصصات المختلفة والمتنوعة.

-تطوير الإمكانية الفرد على التحليل والفكر النقدي.

-تطوير القدرة على الفهم.

-استقلالية الطالب في التكوين.

-**أهداف اجتماعية:**

-تطوير المهارات الاجتماعية والقدرة على التواصل.

-تنشيط عملية التنشئة الاجتماعية بما يضمن صياغة وعي الطالب وتشكيله وتناول قضايا المجتمع ومشكلاته والعمل على خدمة المجتمع وتنميته.

-بناء الاتجاهات الايجابية لأبعاد الشخصية الحديثة والمتميزة بقدرتها على الإبداع والمبادرة والعمل والإنتاج.

-الميل إلى الانفتاح وعدم الانغلاق في الفكر والسلوك.

-**أهداف مهنية: تتعلق بسوق العمل :**

تخريج كوادر بشرية تملك المعرفة والعلم لممارسة العمل في المجالات والتخصصات المختلفة.

-تحضير الطلبة للاندماج في المحيط السوسيومهني.

-تلبية احتياجات السوق من خلال تكوين الطالب في التخصصات المختلفة وحسب التوزيع الجغرافي للمتخرجين.

-تحقيق التنمية من خلال تكوين طلبة ذوي كفاءات وخبرات وتطوير آليات التكيف مع ميدان الشغل.

6-3- أسس التكوين الجامعي: لتحقيق أهداف التكوين الجامعي يكون بالاعتماد على الأسس التالية:(بوفلجة، 1992، ص36)

-**الشمول:** يتناول هذا الأساس مدى إحاطة الأهداف العامة للتكوين مجتمعة بكل المجالات التي يسعى التكوين في الجامعة إلى تحقيقها في مجال نمو الطالب والمجتمع، فعندما يتناول الهدف شخصية الطالب بأبعادها المختلفة النفسية والمعرفية والجسمية والاجتماعية فلا بد من الإحاطة بهذه الأبعاد المختلفة مجتمعة.

-**التكامل:** يعني هذا الأساس مدى ترابط هذه الأهداف العامة مع بعضها البعض، بحيث لا تكون متعارضة أو متناقضة فيما يتعلق بعلاقة المواطن بالمجتمع.

-**الواقعية:** يؤكد هذا الأساس على ضرورة اقتراب الأهداف العامة للتكوين الجامعي من الواقع، وأن لا تكون مثالية، وإنما تستند إلى الوقائع وتعتمد على المنهجية العلمية .

-**المستقبلية:** يتضمن الهدف دائما طموحا وتوقعا مستقبليا وتطويرا للأحوال الراهنة وتجديدا واعتناء بها سواء على مستوى الفرد أو المجتمع.

-**القابلية للتطبيق:** يؤكد هذا المبدأ على ضرورة صياغة الأهداف العامة للتكوين الجامعي بشكل قابل لان يطبق ويترجم إلى الواقع العملي، ولا تبقى هذه الأهداف نظرية غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات الواقع وان تتحول إلى ممارسات وظيفية على ارض الواقع.

7- تصميم الدراسة وإجراءات الدراسة:

-7-1- منهج الدراسة: ا تبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي نظرا لتناسبه مع هدف الدراسة، ويقصد به طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها.(عبيدات وآخرون، 1999، ص46).

7-2- مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في أساتذة كلية علم النفس وعلوم التربية بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة-2- والمقدر عددهم بـ 100 أستاذ وأستاذة ينتمون إلى ثلاثة أقسام: قسم علم النفس، قسم علوم التربية، قسم الارطوفونيا، وقدرت العينة بـ 50 أستاذا وأستاذة وهم الأساتذة الذين أجابوا على الاستبيان، وتقدر نسبتهم بالنسبة للمجتمع الكلي بـ 50% .

- **خصائص عينة الدراسة** :

جدول رقم (01) يوضح خصائص عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

الأساتذة الجامعيين	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	14	%28
أنثى	36	%72
المجموع	50	%100

من خلال الجدول رقم (01) تبين لنا أن عينة الدراسة تتكون من 14 ذكور وهو ما يعادل نسبة 72 % من حجم العينة، بينما فئة الإناث كان عددها 36 أي ما يعادل نسبة 72 % من مجموع عينة الدراسة.

جدول رقم (02): يوضح خصائص عينة الدراسة حسب متغير الرتبة

الاساتذة الجامعيين	التكرارات	النسبة المئوية%
أستاذ مساعد	6	%12
أستاذ محاضر قسم ب	19	%38
أستاذ محاضر قسم أ	13	%26
أستاذ التعليم العالي	12	%24
المجموع	50	%100

من خلال الجدول رقم (02) تبين لنا أن عينة الدراسة حسب متغير الرتبة تتكون من 06 أفراد بالنسبة لرتبة أستاذ مساعد وهو ما يعادل نسبة 12 % من حجم العينة، بينما كانت 19فرد من رتبة أستاذ محاضر قسم "ب" أي ما يعادل 38 %، وبالنسبة لرتبة أستاذ محاضر "أ" كان عدد الأفراد 13 أي ما يعادل نسبة 26 %، كما كان عدد أفراد رتبة أستاذ التعليم العالي13أي بنسبة 24 % من مجموع عينة الدراسة

7-3-أداة الدراسة: استخدمنا استمارة بحث لجمع بيانات الدراسة وتكونت من 20 عبارة وتقيس محورين كما يلي:

المحور الأول: محتوى برامج التكوين الجامعي لتلبية متطلبات سوق العمل يتكون من 10 عبارة، أما المحور الثاني: انتقال مكتسبات التكوين الجامعي لتلبية متطلبات سوق العمل يتكون من 10 عبارة، وللإجابة على عبارات الاستمارة يوجد أمام كل عبارة خمس إجابات متدرجة "موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة.وقدرت بدرجات 5، 4، 3، 2، 1.

✓ **صدق الأداة:**

✓ الصدق الظاهري: وتم التحقق من صدق الأداة عن طريق صدق المحكمين حيث تم عرض الأداة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في علم النفس لإصدار حكمهم على العبارات وفقا لما وضعت لقياسه، وابدوا بعض الملاحظات كحذف عبارتين من المحور الثاني وإعادة صياغة لبعض العبارات في المحور الأول أما أغلبية العبارات الأخرى فكانت تقيس بكفاءة ما وضعت لقياسه، وبناءا عليها عدلت الأداة لتكون في شكلها النهائي.

✓ **- صدق الاتساق الداخلي**

لمعرفة صدق الاستمارة اعتمدت الباحثة على صدق الاتساق الداخلي وذلك بحساب كل من الارتباط درجات المحاور بالدرجة الكلية للاستمارة كما يظهر في الجداول التالية:

الجدول رقم (03): يوضح معاملات ارتباطات درجات المحاور بالدرجة الكلية للاستمارة

المحاور	عدد الفقرات	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول	10	**0940	0.01
المحور الثاني	10	**0.874	0.01

يظهر من خلال الجدول رقم (03) الذي يوضح معاملات ارتباطات درجات المحاور بالدرجة الكلية للاستمارة، أن المحاور مرتبطة بالدرجة الكلية لاستمارة ككل، وهي دالة عند مستوى الدلالة 0,01 ومستوى 0,05.

3-7-الأساليب الإحصائية: نظرا لتنوع البيانات التي تم الحصول عليها من مجتمع البحث ولطبيعة الدراسة ومتغيراتها من جهة ثانية فقد تم استعمال المعالجة الإحصائية الوصفية والاستدلالية حيث تم الاعتماد على برامج الحزمة الإحصائية spss في تحليل البيانات الكمية لنتائج الدراسة، حيث تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت الآراء أو تجانسها نحو بنود الاستبيان.

-7-4-المعيار الإحصائي:

حتى نصل إلى وصف إحصائي شامل لمختلف الإجابات تم تحديد الوزن النسبي للأداة الدراسة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{اكبر مدى} - \text{مدى اصغر}}{\text{المدى الفئات}}$$

$$5 - 1/5 = \frac{4}{5} = 0.80$$

ومنه طول الفئة: 0.80

ومنه يمكن وضع الوزن النسبي للعبارات السابقة على النحو التالي

جدول رقم (04) يمثل الوزن النسبي للعبارات

مجال الموافقة	1.80-1	2.60-1.81	3.40-2.61	4.20-3.41	5-4.21
الوزن النسبي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

8-عرض النتائج :

8-1 -النتائج المتعلقة بالمحور الأول: ملائمة محتوى برامج التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين.

جدول رقم(05): ملائمة محتوى برامج التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل.

العبـــــارات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه
	ت	ن م %	ت	ن م %	ت	ن م %	ت	ن م %	ت	ن م %				
محتوى البرنامج التكويني يواكب التغيرات التكنولوجية الحاصلة	04	08	02	04	08	16	25	50	11	22	2.26	1.10	غير موافق	سلبي
يرتبط محتوى البرنامج التكويني الجامعي بالواقع المهني الممارس	00	00	09	18	07	14	27	54	07	14	2.36	0.94	غير موافق	سلبي
يتم تطوير محتويات البرامج التكوينية الجامعية على اختلاف التخصصات بما يتلاءم مع سوق العمل	00	00	09	18	07	14	27	54	07	14	2.36	0.96	غير موافق	سلبي
تعتمد محتويات برامج التكوين الجامعي على الجانب النظري والتطبيقي بشكل متوازي	02	04	04	08	22	11	26	52	07	14	2.26	0.77	غير موافق	سلبي
محتويات البرامج التكوينية التي تدرسونها تحضر الطلبة لعالم الشغل	02	04	02	04	05	10	39	78	02	04	2.64	1.10	غير موافق	سلبي
تلبي التخصصات الجديدة التي تم استحداثها في منظومة التكوين الجامعي متطلبات سوق العمل	00	00	18	36	02	04	24	48	06	12	2.58	0.85	غير موافق	سلبي
محتوى برامج التكوين الجامعي تلبي الاحتياجات المهنية المطلوبة	00	00	07	14	11	22	28	56	04	08	2.42	0.83	غير موافق	سلبي
تحديد محتويات برامج التكوين الجامعي حسب متطلبات سوق العمل	00	00	02	04	07	14	58	29	24	12	1.98	0.75	غير موافق	سلبي
حداثة التقنيات المستخدمة في تنفيذ محتويات برامج التكوين الجامعي	00	00	06	12	10	20	23	46	11	22	2.22	0.93	غير موافق	سلبي
يتم التكوين العملي للطلبة(التربصات) في الميدان المهني	02	04	15	30	10	20	09	18	14	28	2.64	1.28	غير موافق	سلبي
المتوسط الحسابي الكلي	2.37												غير موافق	سلبي
الانحراف المعياري الكلي	0.88													

تظهر نتائج الجدول أن وجهة نظر الأساتذة الجامعيين نحو مدى ملائمة محتوى برامج التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل بعدم الموافقة وذلك لجميع البنود، كما نلاحظ أن نتائج المتوسط الحسابي متقاربة فيما بينها ليكون المتوسط الحسابي العام للمحور 2.37 والانحراف المعياري الكلي بقيمة 0.88 لتكون وجهة نظر الأساتذة الجامعيين سلبية نحو ملائمة محتوى برامج التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل.

8-2-النتائج المتعلقة بالمحور الثاني:ملائمة انتقال مكتسبات التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل

جدول رقم(06): ملائمة انتقال مكتسبات التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل

العبـــــارات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط الحساب ي	الانحراف المعيار ي	الوزن النسبي	الاتجاه
	ت	ن م %	ت	ن م %	ت	ن م %	ت	ن م %	ت	ن م %				
ينمي التكوين الجامعي لدى الطلبة القدرة على تصنيف المعارف لحل المشكلات الميدانية التي تواجههم	02	04	02	04	18	09	54	27	20	10	2.18	0.94	غير موافق	سلبي
يخلق التكوين الجامعي لدى الطلبة روح المبادرة في العمل.	00	00	02	04	14	28	22	44	12	24	2.12	0.82	غير موافق	سلبي
ينمي التكوين الجامعي لدى الطلبة القدرة على مواجهة المشكلات التنظيمية.	00	00	07	14	07	14	29	58	07	14	2.28	0.88	غير موافق	سلبي
يخلق التكوين الجامعي لدى الطلبة القدرة على تحمل المسؤولية.	02	04	08	16	18	36	17	34	05	10	2.70	0.99	غير موافق	سلبي
ينمي التكوين الجامعي لدى الطلبة القدرة على التكيف مع متغيرات بيئة العمل	02	04	00	00	10	20	29	58	09	18	2.14	0.85	غير موافق	سلبي
يساعد التكوين الجامعي الطلبة على الاندماج في الحياة المهنية	02	04	08	16	10	20	21	42	09	18	2.46	1.09	غير موافق	سلبي
ينمي التكوين الجامعي لدى الطلبة التفكير الإبداعي	04	08	04	08	04	08	20	40	18	36	2.12	1.22	غير موافق	سلبي
يمكن التكوين الجامعي الطلبة من انجاز الأعمال بجودة أفضل.	02	04	06	12	11	22	19	38	12	24	2.34	1.09	غير موافق	سلبي
يخلق التكوين الجامعي لدى الطلبة القدرة على الاتصال الفعال مع الآخرين	02	04	10	20	10	20	23	46	05	10	2.32	1.11	غير موافق	سلبي
يعمل التكوين الجامعي على انجاز الطلبة للعمل بوقت اقل	02	04	06	12	11	22	26	52	05	10	2.48	1.06	غير موافق	سلبي
المتوسط الحسابي الكلي	2.34												غير موافق	سلبي
الانحراف المعياري الكلي	0.95													

تظهر نتائج الجدول أن وجهة نظر الأساتذة الجامعيين نحو ملائمة انتقال مكتسبات التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل تتسم بعدم الموافقة إذ كان الجواب إما غير موافق أو غير موافق بشدة ولم تتسم بالإيجابية نحو ملائمة انتقال مكتسبات التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل، كما نلاحظ أن نتائج المتوسط الحسابي متقاربة فيما بينها ليكون المتوسط الحسابي العم 2.34 والانحراف المعياري الكلي 0.95 لتكون وجهة نظر الأساتذة الجامعيين سلبية نحو ملائمة انتقال مكتسبات التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل.

8-3-نتائج الفروق في وجهة نظر الأساتذة الجامعيين نحو التكوين الجامعي حسب الجنس.

جدول(07) يمثل النتائج الخاصة بالفروق في استجابات الأساتذة نحو مواءمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل بحسب متغير الجنس .

المتغير	الجنس	ن	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الحرية df	قيمة ت	قيمة (P)
موائمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين	ذكر	14	2.23	0.41	48	1.53	1.13
	أنثى	36	2.13	0.39			

من خلال الجدول يتبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الأساتذة الذكور والإناث في استجاباتهم نحوموءمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل، حيث أن قيمة "ت" المحسوبة تساوي (1.53) وقيمة (P = 0,13) وهي أكبر من مستوى الدلالة
(0,05 =) وبالتالي فإن "ت" غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0,05 =) ودرجة حرية تساوي (48).

8-4-نتائج الفروق في وجهة نظر الأساتذة الجامعين نحو التكوين الجامعي حسب الرتبة.

جدول(08) يمثل النتائج الخاصة بالفروق في استجابات الأساتذة نحو مواءمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل بحسب متغير الرتبة .

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة (P)
موائمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين	بين المجموعات	86.65	3	0.209	0.889
	داخل المجموعات	6345.524	46		
	المجموع	6432.18	49		

من خلال الجدول يتبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الأساتذة في استجابتهم لمواءمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العملحسب متغير الرتبة، حيث أن قيمة "ف" المحسوبة تساوي (0.209) وقيمة (P =0.889) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0,05 =) وبالتالي فإن "ف" غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0,05 =).

9-تحليل ومناقشة النتائج :

9-1-مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الأولى:

والتي نصها:تتلاءم محتويات برامج التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين.

أظهرت نتائج الدراسة أن إجابات الأساتذة الجامعيين تميل إلى عدم الموافقة حيث يشير متوسط الحسابي الكلي للمحور الأول إلى القيمة 2.37 في حدود المجال [1.81-2.60] مما يعبر عن عدم الموافقة علىمواءمة محتوي برامج تكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل، وهذا حسب المقياس المستخدم في الدراسة، كما تشير قيمة الانحراف المعياري الكلي إلى القيمة 0.88 مما يعبر عن التجانس في الإجابات وعدم تشتتها، وقد حازت الفقرة رقم(5) ونصها"محتويات البرامج التكوينية التي تدرسونها تحضر الطالب لعالم الشغل"على اكبر اتفاق في الإجابات بين الأساتذة الجامعيين على عدم الموافقة بقيمة متوسط حسابي 2.64 في حدود المجال [1.81-2.60] ، كذلك الفقرة رقم(2) ونصها"يرتبط محتوى البرنامج التكويني الجامعي بالواقع المهني الممارس" بمتوسط حسابي مقداره 2.36 وانحراف معياري مقداره 0.94 فيما كانت الفقرة رقم (8) التي تنص على" تحديد محتويات برامج التكوين الجامعي حسب متطلبات سوق العمل" بمتوسط حسابي قيمته 1.98 وانحراف معياري قيمته 0.75.

وتعزى هذه النتيجة إلى عدم وجود ارتباط بين التكوين الجامعي ومتطلبات سوق العمل من خلال ما أسفرت عنه نتائج الدراسة أن التكوين الجامعي لا يزال بعيدا ومعزولا عن عالم الشغل والدليل على ذلك الزيادة المستمرة في حجم البطالة لدى خريجي الجامعة وضعف مؤهلات الكثير منهم وعدم التحكم في المهارات التي يتطلبها عالم الشغل وهذا يعني وجود خلل بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم العالي، وبالتالي فان تحسين مخرجات التعليم الجامعي بما يتلائم سوق العمل أصبح حتمية وضرورة ملحة تتطلب التغيير في محتويات برامج التكوين الجامعي والتعرف على سوق العمل ومتطلباته الكمية والنوعية بما يحقق أهداف التنمية خاصة في ضل التحديات المعاصرة والتقدم العلمي المتسارع في جميع المجالات أصبح لزاما على الجامعة الجزائرية إعادة النظر في محتويات البرامج التكوينية التي لا تزال كلاسيكية وتحتاج إلى التجديد والتطوير من خلال التخطيط الاستراتيجي للتكوين الجامعي من حيث التخطيط، التنفيذ، المتابعة بالاعتماد على دراسات علمية ومنهجية لتحسين محتويات البرامج التكوينية بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

فيما تميزت الفقرة رقم (4) والتي نصها" تعتمد برامج التكوين الجامعي على الجانب النظري والتطبيقي بشكل متوازي" بمتوسط حسابي مقداره 2.26 في حدود مجال عدم الموافقة وانحراف معياري مقداره 0.77 حيث عبر الأساتذة الجامعيين على أن محتويات البرامج التكوينية تركز على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي وهذا يدل على وجود حاجة ملحة وضرورية للربط بين الجانب النظري والتطبيقي لبرامج التكوين الجامعي حتى لا يكون هذا التكوين في اتجاه ومتطلبات سوق العمل في اتجاه أخر والعمل على التوجه نحو برامج تكوينية مشتركة(النظرية-التطبيقية) وأهمية إجراء التطبيقات لإكساب الخبرة وتطبيقها لاحقا في الممارسة العملية وهذا ما تؤكد عليه أيضا الفقرة رقم(10) ونصها "يتم التكوين العملي(التربصات) في الميدان المهني" بمتوسط حسابي مقداره 2.64 وانحراف معياري مقداره 1.28 وهذا يدل على عدم موافقة الأساتذة الجامعيين وغياب الممارسة العملية-وان وجدت فهي قليلة- مما يجعل الطالب الجامعي لا يستطيع توظيف وتنفيذ المعارف والمكتسبات التي تلقاها فيجب جعل المؤسسات باختلافها الاقتصادية والاجتماعية بالتنسيق مع الجامعات وإقامة المزيد من الاتفاقيات والشراكة لزيادة فرص التدريب والتربصات في الوسط المهني ولتكون مكان للتعلم لتحقيق التناوب بين الدراسة والعمل وهو ما يسمح للطلبة خلال مسارهم الدراسي بالاحتكاك بالحياة المهنية فيساهم في ترقية قدراتهم المهنية .

كما أظهرت نتائج الدراسة نحو مواكبة برامج التكوين الجامعي لتغيرات التكنولوجية الحاصلة واستخدام تقنيات حديثة في تنفيذ محتويات هذه البرامج بعدم الموافقة حيث جاءت الفقرات رقم(1) ونصها "محتوى البرنامج التكويني يواكب التغييرات التكنولوجية الحاصلة" بمتوسط حسابي مقداره 2.26 وانحراف معياري مقداره 1.10 والفقرة رقم (9) والتي تنص على "حداثة التقنيات المستخدمة في تنفيذ محتويات برامج التكوين الجامعي" بمتوسط حسابي مقداره 2.22 وانحراف معياري مقداره 0.93 وتعزى هذه النتيجة إلى كون الأستاذة الجامعيين يرون أن استخدام ومواكبة التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ محتويات البرامج التكوينية ليس بالمستوى المطلوب بما يتناسب والتطورات الحاصلة في جميع المجالات ومع عصر السرعة الذي يتوجه نحو العولمة والانفتاح على السوق والمنافسة، فهم يعيشون ضمن واقع عصر التكنولوجيا والمعلوماتية ووسط أكاديمي لابد أن يتعامل مع التكنولوجيا وتقنياتها المتطورة فقد أصبحت سمة العصر ولا يمكن الاستغناء عنها مما يفرض استخدام تكنولوجيا حديثة في التعليم الجامعي كونها وسيلة اتصال فعالة وتربط بين المعرفة النظرية والتطبيقية وقدرة هذه الوسائل التكنولوجية في تنمية المهارات وتسهيل العملية التعليمية والتعلمية وما توفره من وقت وجهد للأستاذ كما تجذب الطلبة وترفع دافعيتهم على التعلم والإبداع وتحفيزهم على الانضباط والالتزام نحو الحصص وتتيح الفرصة للتفاعل بين الطلبة وزيادة المعرفة والمعلومات وتنمية المهارات لدى الأستاذ والطالب على حد السواء، والحرص على توظيف كل ما استجد في مجال تكنولوجيا التكوين الجامعي قدر المستطاع لتعزيز نتائجه والتكيف مع متطلبات الواقع ويتسنى للطالب الجامعي متابعة التطورات المختلفة واكتساب المعارف والخبرات في مجال تخصصه فيرتفع مستواه وإعداده وتأهيله لتوافق مع مناصب العمل المستقبلية خاصة إذا تم استخدام وسائل فعالة وتوظيف ايجابي لها في تنفيذ محتوى برامج التكوين الجامعي وتنوعها وتؤدي دورها في إيصال المادة التكوينية بحيث يكون انتقائها بشكل جيد وتكون حسب المتطلبات الفعلية لسوق العمل.

وعليه فالإجابات على المحور الأول تميل إلى عدم الموافقة وهذا حسب الوزن النسبي لكل عبارة حيث تميزت 10 عبارات من أصل 10 عبارات بعدم الموافقة والتي تعبر **عن عدم مواءمة محتوي برامج التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل**، مما يعني عدم قبول الفرضية الجزئية الأولى:**تتلاءم محتويات برامج التكوين الجامعي في تلبية متطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين.**

9-2-مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثانية:

والتي نصها: ملائمة انتقال مكتسبات التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين.

أظهرت نتائج الدراسة أن إجابات الأساتذة الجامعيين تميل إلى عدم الموافقة حيث يشير متوسط الحسابي الكلي للمحور الأول إلى القيمة 2.34 في حدود المجال [1.81-2.60] مما يعبر عن عدم الموافقة علىمواءمة انتقال مكتسبات التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل، وهذا حسب المقياس المستخدم في الدراسة، كما تشير قيمة الانحراف المعياري الكلي إلى القيمة 0.95 .

وقد حازت الفقرة رقم(3) ونصها"ينمي التكوين الجامعي لدى الطلبة القدرة على مواجهة المشكلات التنظيمية" على

اكبر اتفاق في الإجابات بين الأساتذة الجامعيين على عدم الموافقة بقيمة متوسط حسابي 2.28 في حدود المجال[1.81-2.60] وكذلك الفقرة رقم(5) ونصها"ينمي التكوين الجامعي لدى الطلبة القدرة على التكيف مع متغيرات بيئة العمل" بمتوسط حسابي مقداره 2.14 وانحراف معياري بقيمة 0.85 فيما كانت الفقرة رقم (9) التي تنص على"يخلق التكوين الجامعي لدى الطلبة القدرة على الاتصال الفعال مع الآخرين" بمتوسط حسابي مقداره 2.32 وانحراف معياري مقداره 1.11 وحازت الفقرة رقم (1) ونصها"ينمي التكوين الجامعي لدى الطلبة القدرة على تصنيف المعارف لحل المشكلات الميدانية التي تواجههم" بمتوسط سابي مقداره 2.18 وانحراف معياري مقداره 0.94 .

وتعزى هذه النتيجة إلى عدم فعالية التكوين الجامعي التي تتوقف على مدى تحويل المكتسبات والمهارات والمعارف في الممارسة العملية وفي مواقع عملية مختلفة، والقدرة على تحقيق وتجسيد المنفعة وسرعة الاندماج المهني للطالب والتكيف مع المتغيرات المستمرة لعالم الشغل والاستيعاب السريع لمتطلباته، فيجب على الجامعات الحرص على تنمية الطلبة بيداغوجيا ومهنيا باتخاذها استراتجيات في التكوين الجامعي بما يخلق لديهم اتجاهات ايجابية، والتأثير في سلوكياتهم من خلال زيادة معلوماتهم ومعارفهم وصقل قدراتهم وإكسابهم الخبرات التي تؤهلهم إلى الارتقاء بمستواهم، كتنمية المهارات العلمية والعملية على حل ومعالجة المشاكل الميدانية التي تواجههم في بيئة العمل بطريقة عقلانية وبأكثر دقة بالإضافة إلى زيادة قدراتهم في التعامل مع المتغيرات الجديدة باختلافها كالاستعداد لتقبل مهام ومسؤوليات جديدة وتجعلهم أكثر قدرة واستعداد لخوض التجارب والمواقف وتجاوز واقتحام كل ما يعترضهم من مشاق، بالإضافة إلى إقامة اتصالات جيدة وكيفية نقل المعلومات بطريقة سهلة ومفهومة والقدرة على النقاش والمشاركة في الحوار والقدرة على الإقناع، وهو ما يكفل نوعية ومواصفات من خريجي الجامعات بمختلف التخصصات قادرة على التلائم والتكيف مع متطلبات مناصب سوق العمل، وعليه يتأكد إلزامية إعداد برامج تكوين جامعي والعمل على تنفيذها عاملا ضروريا لبناء قوة بشرية مكونة تكوينا عاليا قادرة على رفع التحدي في ضل التحولات الكبيرة التي تعيشها المجتمعات باختلافها.

فيما تميزت الفقرة رقم(2) والتي تنص"يخلق التكوين الجامعي لدى الطلبة روح المبادرة" بمتوسط حسابي مقداره 2.12 في حدود مجال عدم الموافقة وانحراف معياري مقداره 0.82 حيث عبر أفراد العينة على أن التكوين الجامعي لا يخلق روح للمبادرة لدى الطلبة، كما تؤكد الفقرة رقم(10) ونصها"يعمل التكوين الجامعي على انجاز الطلبة للعمل بوقت اقل" بمتوسط حسابي مقداره 2.48 وانحراف معياري مقداره 1.06 وهذا يدل على أن برامج التكوين الجامعي من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين لا تؤدي إلى تطوير قدرات الطلبة بإضافة معارف وعلمية جديدة ومهارات سلوكية واتجاهات وأفكار حديثة فتساعد الطلبة على قدرة التخطيط والتنظيم والتنفيذ ومباشرة أعمالهم بكل مثابرة وجدية وإتقان وبالتالي تحسين الأداء وهذا يؤدي إلى انجاز العمل بوقت اقل. كما حازت الفقرة رقم(6) والتي نصها "ينمي التكوين الجامعي لدى الطلبة التفكير الإبداعي" على متوسط حسابي مقداره 2.12 وانحراف معياري مقداره 1.22 وهذا يدل على أن الأساتذة الجامعيين يرون أن التكوين الجامعي لا ينمي التفكير الإبداعي لدى الطلبة ويمكن تفسير ذلك لتعقد الأعمال وتشابكها وتطورها مما جلب تحديات ومشاكل تتطلب تفكير إبداعي قادر على إيجاد الحلول لهذه التحديات مما يفرض ضرورة إعادة النظر في برامج التكوين الجامعي التي تهيئ الفرص للإبداع واستعمال طرق وأفكار غير تقليدية في مواجهة المشكلات والتغلب عليها.

وتعزى هذه النتيجة في ضل التغييرات المتسارعة التي يشهدها المحيط الداخلي والخارجي في جميع المجالات سواء بفعل التطور التكنولوجي الحاصل الذي يتطلب يد عاملة متنوعة وعالية التأهيل أو في ضل المنافسة الوطنية والدولية التي تفرض قانون البقاء للأقوى، وأن الجامعات التي لا تتكيف مع هذه التغييرات فمآلها الزوال، ولتحسين المستوى والتكيف وإعادة التأهيل في ضل التغييرات الحاصلة يكون من خلال تزويد الطلبة بمكتسبات فعالة من خلال البرامج التكوينية وقدرتها على تحقيق منفعة عملية مجسدة هذه القدرات المفيدة للعمل ضرورة إدخالها ضمن محتويات برامج التكوين الجامعي مما تساهم في تكوين طلبة قادرين على الاندماج والتكيف مع متغيرات عالم الشغل، فالطلبة الجامعيين يمكن أن يكونوا طاقات حية ومهيأة بدنيا وذهنيا واجتماعيا وأكثر ديناميكية إذا أحسن استغلالها وذلك بفسح المجال من خلال التكوين الفعال بالاستفادة من طاقاتهم وإمكاناتهم وتطوير مهاراتهم من خلال البرامج التكوينية الموجهة إليهم لاكتساب المعارف والمهارات والخبرات لتكيف مع مناصب عملهم المستقبلية فهذه البرامج يجب أن تقدم الجديد ليحقق لهم احتياجاتهم المهنية المستقبلية مما يفرض على الجامعات البحث عن برامج تكوينية مناسبة من حيث المحتوى وما تريد تحقيقه من مكتسبات لمواكبة التطورات المتسارعة والتغييرات الحاصلة في سوق العمل وفعالية دور الجامعة يظهر من خلال تأديتها لوظيفتها بالانفتاح على سوق العمل باعتباره المستقبل الرئيسي لمخرجات التكوين الجامعي من

طلبة وإعادة الاعتبار للمؤهل العلمي كأهم معيار من معايير التوظيف.

وعليه فالإجابات على المحور الثاني تميل إلى عدم الموافقة وهذا حسب الوزن النسبي لكل عبارة حيث تميزت 10 عبارات من أصل 10 عبارات بعدم الموافقة والتي تعبر **عن عدم مواءمة انتقال مكتسبات التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل،** مما يعني عدم قبول الفرضية الجزئية الأولى:**تلاءمانتقال مكتسبات التكوين الجامعي في تلبية متطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين.**

9-3-مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثالثة:

والتي نصها:توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ملائمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين تعزى لمتغير الجنس.

وتعزى هذه النتيجة في غياب الفروق بين الجنسين نحو ملائمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل وتشابه الإجابات بينهم باختلاف الجنس إلى إدراك ورغبة الأساتذة الجامعيين لتغيير مضامين ومحتويات برامج التكوين الجامعي وربطها بمتطلبات سوق العمل والواقع المعاش وكونهم أيضا يعملون في نفس الجامعات ويخوضون نفس التجربة وتدريس نفس البرامج التكوينية بالإضافة إلى تشابه البيئة الثقافية والاجتماعية ووعيهم بأهمية وضرورة وجود صيغة توافقية بين التكوين الجامعي وسوق العمل بما يحقق التنمية.

مما يعني **قبول الفرض الصفري** الذي ينفي وجود الفروق ويرفض الفرض البديل الذي يقر بوجود فروق: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مؤامة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين تعزى لمتغير الجنس.**

9-4- مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الرابعة:

والتي نصها:توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ملائمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين تعزى لمتغير الرتبة.

تعزى هذه النتيجة إلى إدراك ووعي الأساتذة الجامعيين لأهمية التكوين الجامعي لتلبية متطلبات سوق العمل بغض النظر عن الفروق في الرتب بين أفراد مجتمع البحث نظرا لتغييرات التي تعيشها المجتمعات وما فيها من منظمات في الوقت الحاضر سواء كانت تكنولوجية أو تنظيمية أصبحت تفرض على الجامعات ضرورة البحث عن برامج تكوينية مناسبة من حيث المحتوى وما تريد تحقيقه من مكتسبات تماشيا مع متطلبات سوق العمل وان تقدم هذه البرامج الجديد بما يحقق للطلبة احتياجاتهم المهنية ومتطلبات مناصب عملهم المستقبلية لمواكبة هذه التطورات والتغييرات المتسارعة بغض النظر عن الفروق في الرتبة ويمكن إرجاع ذلك إلى الاطلاع الكافي من طرف الأساتذة الجامعيين على هذه البرامج وتطبيقهم لها تخولهم إلى إدراك أنها غير كافية لإكساب الطلبة الكفاءات اللازمة بل لابد من إعادة النظر في هذه البرامج والتوجه نحو التجديد بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل.

مما يعني **قبول الفرض الصفري** الذي ينفي وجود الفروق ويرفض الفرض البديل الذي يقر بوجود فروق: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مؤامة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين تعزى لمتغير الرتبة.**

10- الخلاصة:

أظهرت نتائج الدراسة وجهة نظر سلبية للأساتذة الجامعيين نحو ملائمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل في كلية علم النفس وعلوم التربية بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة-2- وأظهرت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس والرتبة وعليه نوصي بما يلي:

_ العمل على تطوير برامج التكوين الحالية والتي تعتمدها الجامعات وإعادة النظر في محتواها والارتقاء بها بما يتفق مع الحاجات المهنية للطلبة ومع مواكبة التطورات الحاصلة في البحث العلمي والتعليم العالي. .

_ التركيز على الجوانب التطبيقية في البرامج التكوينية بإجراء التطبيقات اللازمة من اجل تمكين الطلبة من تطبيقها لاحقا في واقع العمل الممارس.

_الأخذ يعين الاعتبار لآراء واقتراحات للأساتذة ن نحو البرامج التكوينية الجامعي.

قائمة المراجع :

1- أسماء سوالمي (2015)، **برامج التكوين الجامعي في علم المكتبات نظام ل م د في ظل التطورات التكنولوجية،** رسالة ماجستير منشورة، علم المكتبات، جامعة احمد بن بلة وهران.

2- شريفة يعقوبي(2008)،**التكوين الجامعي المتخصص وأداء العمل الصحفي الإذاعي،** مذكرة ماجستير منشورة، علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة.

3- محمد عبيدات، محمد أبو نصار،عقلة مبيضن(1999)،**منهجية البحث العلمي(القواعد والمراحل والتطبيقات)،** دار وائل، ط2، الأردن.

4- هادف سمية (2018)،**مدى مواءمة التكوين الجامعي في الجزائر مع متطلبات عالم الشغل،** مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، عدد5، ص110.

5- حسين لوشن(2004)، **مؤسسات التعليم والتكوين في الجزائر،** رؤية لواقع تعليمي متغير وإستراتجية تحقيق توازنه، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد10.

6- بوفلجة غياث (1992)، **التربية والتكوين في الجزائر،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.